تونس في 25 مارس 2021

بيان صحفي

العدالة الانتقالية:
المجتمع المدني يتوجّه للإجراءات الخاصّة للأمم المتّحدة

25مارس 2021، تنعقد اليوم أمام الدائرة المتخصصة للعدالة الانتقالية بتونس، الجلسة الحادية عشرة لمحاكمة أعوان سابقين وكبار المسؤولين في وزارة الداخلية وإدارة السجون المتهمين بتعذيب رشاد جعيدان.

تعترض هذه الجلسة عديد العقبات مثلها مثل المحاكمات الأخرى التي تنجز في إطار العدالة الإنتقالية: جلسات استماع خلال بعض الجلسات السريعة، وتأجيل جلسات الاستماع المتعددة، والتأخير المفرط بين الجلسات، والأدلة المنقوصة، والقضاة المتعاقبون، والمتهمون الغائبون على الرغم من الاستدعاءات المتكررة وبطاقات الجلب.

منذ بدء المحاكمة الأولى خلال شهر ماي 2018، نبهت منظماتنا السلطات التونسية باستمرار إلى هذه الاخلالات التي تهدد بشكل خطير مستقبل عملية العدالة الانتقالية. إن هذه المخاطر الكبيرة تهدد عملية التحول الديمقراطي برمتها.

على الرّغم ممّا ذُكر، لا تزال المبادرات الرّامية إلى ضمان سير المحاكمات بسلاسة نادرة ومحدودة، في حين لا تنفكّ الهجمات السياسية التي الهادفة إلى وضع حدّ للعدالة الانتقاليّة عن التّزايد بشكل متصاعد. يجدر التّذكير أنّ آفاق نجاح العدالة الانتقالية مهدّدة بشكل أكبر نظرا لتذبذب سيادة القانون بسبب الأزمة الصحية والموجات الأخيرة من الإيقافات الجماعية التي نُفّذت على إثر التحرّكات الاحتجاجيّة الاجتماعية الأخيرة التي شهدتها البلاد منذ بداية العام.

نظرا لهذا السّياق الخطير، قرّرت منظماتنا اللّجوء إلى الإجراءات الخاصّة للأمم المتّحدة للتّنبيه حول التهديدات التي تلحق بمسار العدالة الانتقالية، على أمل أن تفضي هاته الخطوة إلى تحوّل ديمقراطي من طرف السّلطات. وتحقيقا لهذه الغاية، أرسلت منظّماتنا المراسلة المرفقة إلى المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار والمقرر الخاص المعني بالتعذيب والممارسات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين وإلى مجموعات العمل المعنية بالاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري.

تذكر منظماتنا الحكومة التونسية بأنّه لا يمكن بناء مستقبل وطن على النسيان والإفلات من العقاب كما تدعو منظّماتنا الحكومة لاتخاذ الإجراءات الضرورية فورا لضمان حسن سير العدالة الانتقالية، بما يتوافق مع الدستور والالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدّولة التونسيّة.

لمزيد من المعلومات:

الرجاء الاتصال بممثل المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب،
أسامة بوعجيلة
رقم الهاتف: 27842197
البريد الإلكتروني : ob@omct.org

وعن منظمة محامون بلا حدود:
السيد خيام الشملي:
رقم الهاتف: 25.294.240
البريد الإلكتروني kchemli@asf.be

المنظمات والجمعيات الممضية:

1. المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب
2. الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
3. المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية
4. محامون بلا حدود
5. جمعية القضاة التونسيين
6. منظمة البوصلة
7. إنترناشيونال ألرت
8. جمعية الكرامة
9. جمعية إنصاف لقدماء العسكريين
10. لا سلام بدون عدالة
11. المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب
12. منظمة ذكرى ووفاء، لشهيد الحرية نبيل بركاتي
13. التحالف التونسي للكرامة وردّ الاعتبار
14. الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية
15. جمعية النساء للبحث حول التنمية
16. الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين
17. الشبكة التونسية للعدالة الإنتقالية